تبقى ثورة التغيير هي المرجعية الأم لليمن القادم الذي ينطلق على أسس وثيقة عبر تكاتف كل القوى السياسية والشعبية، ومكملة لثورتي 26 سبتمبر والـ 14 من أكتوبر، ولعل المبادرة الخليجية لبت طموحات الجميع وفتحت نافذة مشرقة لليمن الجديد.

المحلل السياسي الدكتور/عمر عبد العزيز، أكد في هذا الحوار أن المبادرة الخليجية ستكون فرس الرهان الذي يجب أن يكون قاعدة للمستقبل وتجاوز الماضي بكل مابه من اختلافات ، وان المبادرة ليست برنامجاً لحلول تطال بنية الدولة ومرجعياتها القانونية والإدارية والتنموية، ولكنها تمثل عتبة خروج من نفق التصادم غير الحميد من جهة، وتمثل منصة واسعة لاجتهاد واشتغال النخب السياسية والثقافية والاقتصادية والعلمية لبلورة ملامح الطريق القادم، معتبراً أن ساحات التغيير لعبت الدور المحرك والدافع لمعادلة التسوية التوافقية القائمة، والموصولة بالتغيير والارتقاء من حال لحال، مشيراً إلى أهمية التكامل بين العمل الثوري والعملّ السياسي الكامل،والرؤية الشاملة للاقتصاد الوطني، وغيرها من القراءات السياسية من منظور تحليلي لأهم القضايا الحية في الساحة الوطنية.....

**- ينبغي النظر إلى التنمية خارج تقليد المساعدات واليد السفلر التي ابتلينا بها دون سبب حقيقي**

**- مكانة اليمن وأهميتها السياسية تتطلب منا الإرتقاء إلى ذات المستوى**

حوار /نجلاء الشعوبي

الـدكتـور /عمـر عبـد العزيـز «الثورة»:

# المبادرة الخليجية هي عتبة الخروج من نفق التصادم

**- ما قراءتكم السياسية للمبادرة الخليجية؟ من خلال ملاحظتكم خلال الأسابيع الماضية؟**

قدمت المبادرة الخليجية ما يمكن تسميته بالمُمْكن السياسي، غير أن هذا المُمْكن السياسي يفتح الباب لتغيير مؤكد، وهنا فرس الرهان، ولا بد من قراءة متروّية لهذا المخطط السياسي الباحث عن فض الاشتباك القائم بين الماضي والمستقبل على قاعدة الانتصار للمستقبل، وبالتالي استيعاب التسلسل المنطقي لآلية التغيير التي تبدأ بالمفهوم وتجد طريقها في الممارسة الفعلية المقرونة بإكراهات الإبحار عبر درب طويل من الكفاح العاقل. وبهذا المعنى أفهم المبادرة الخليجية بوصفها الخيار المتاح من جهة، والخيار المنطقي من جهة أُخرى، والشاهد أننا ونحن على أعتاب المرحلة التوافقية السياسية في طورها الجنيني الملغوم بكل ثقافة الماضي القريب السيئة .. نجد أننا وبالرغم من ذلك نتوفّر على ومضات وعناصر تصب في مجرى الذهاب الى الانعطافة التغييرية القادمة بقوة دفعها الخاصة، فالتضحيات الجسام التي قدمها الشعب على مدى عقود من الصراعات العدمية والمركزية السياسية الاتوقراطية، والإدارة بالأزمة.. كان لا بد لهذه الحالة من أن تأتي بنتائج تتناسب مع مقدماتها، وهذا ما حدث ويحدث عملياً، بالرغم من أنين التحوُّل وضبابية الرؤية، بل وتربص أمراء الحرب المدججين بنياشين الدولة وألقابها بالمستقبل وضروراته.

**وما أثرها وأبعادها على مستقبل اليمن من وجهة نظركم؟ -**

المبادرة ليست برنامجاً لحلول تطال بنية الدولة ومرجعياتها القانونية والإدارية والتنموية، ولكنها تمثل عتبة خروج من نفق التصادم غير الحميد من جهة، كما تمثل منصة واسعة لاجتهاد واشتغال النخب السياسية والثقافية والاقتصادية والعلمية لبلورة ملامح الطريق القادم. وبهذا المعنى لا أعتبر المبادرة برنامج عمل شامل للدولة الخارجة من أحشاء الأنين والألم، بل نقطة انطلاق لوضع هذا البرنامج الذي يستند إلى كامل الأدبيات المسطورة في دولة ما بعد مايو، التي كان يفترض أن تكون وحدوية من خلال توسيع قاعدة المشاركة، وتحقيق المواطنة القانونية المترفّعة على تقاليد الماضي البائس، والشروع في التنمية استناداً إلى منطق الدولة العصرية المركّبة اللا مركزية التي مداها الصيغة الاتحادية الفدرالية ذات الخصائص اليمنية، تماماً مثل كل الدول الفيدرالية في العالم والتي تتموضع أساساً في مربع الخصوصية الموروثة من التاريخ والجغرافيا، بدلاً من هذه الخيارات السويّة سارت الدولة على درب إعادة إنتاج تلك الشروط التي استنفدت أغراضها، وأصبحت عائقاً أمام التنمية والتطوير الحقيقي الذي يستهدف الإنسان أولاً وثانياً.

## حكومة وفاق

**- حكومة الوفاق التي خرجت من رحم المبادرة الخليجية ما هي رؤيتكم الشاملة لهذه الحكومة رغم التحديات والصعوبات التي تواجهها؟**

تعتبر هذه الحكومة ثمرة ناجزة لمعادلة التغيير الحكيم القائم على استيعاب هذه الضرورة، كما تُعبّر عن توق يماني لمستقبل ألفي فاضل، وأمامها مهام جسيمة نتمنّى أن تتحقق على قاعدة الولوج إلى المستقبل ونسيان مفردات الماضي السيئة، والتخلي عن ثقافة الاستقطابات غير الحميدة، والخطابات غير العاقلة، حتى الآن تمضي الأمور ضمن متوالية نجاحات نسبية وعسيرة، ولكنها ترصف الطريق لمستقبل واعد، أنا شخصياً متفائل، وأشعر أننا قدمنا صك إجازة للمستقبل الواعد من خلال التوافقية الحكيمة، وإطاراتها الفاعلة حكومة التوافق، والمجلس العسكري، والانتخابات الرئاسية التوافقية القادمة، بالإضافة إلى فتح باب الحوار الشامل مع مختلف مكونات وفرقاء الساحة اليمنية المطالبين بالذهاب إلى سويّة التسوية الحقيقية القائمة على تمهيد الطريق لدولة عصرية لا مركزية اتحادية توافقية، توسّع ملعب المشاركة، وتلبْرل « من ليبرالية « الاقتصاد، وتعوّد المجتمع والذاكرة على ثقافة التعايش ضمن فن الخلاف والاختلاف الموازي للمصلحة العليا، وتتخلى عن لغة المجابهة وتقاليدها المدمرة.

## ساحات التغيير

**- الثورة لازالت في زخمها رغم التسوية السياسية النابعة من المبادرة الخليجية ما هي قراءتكم لذلك؟**

أعتقد جازماً أن ساحات التغيير لعبت الدور المحرك والدافع لمعادلة التسوية التوافقية القائمة، والموصولة بالتغيير المؤكد والارتقاء من حال لحال، غير أن الفعل الثوري الأشمل تتعدد روافده، ويتّسم كل رافد من هذه الروافد بأهمية خاصة، فالعمل السلمي الكفاحي في الساحات يكتمل بالعمل السياسي الدؤوب للنخب المنتظمة في الشرعية التعددية أو المنتظمة في الشرعية المستمدة من واقع الحال المائل، كما هو الحال في كامل المكونات المتحالفة مع أحزاب اللقاء المشترك، وتلك التي ما زالت تحتفظ بمسافات إجرائية مع فرقاء التصادم السياسي الماثل، أقصد أن كل هذه المكونات والروافد تلعب دوراً مؤكداً في بلورة مشروع التغيير، بل وفي إكسابه زخماً حقيقياً. وبهذه المناسبة أشير إلى أن التضحيات لم تذهب هدراً، فالمستقبل واعد بالنماء والتطور والتجديد، وقهرالفقر والمتاهات والاحباطات.

## الحصانة

**- الحصانة التي وردت في أحد بنود المبادرة التي نصت على حصانة الرئيس وأعوانه، ولم تنص على أي تعويض أو أنصاف لأهالي الشهداء الضحايا والمتضررين..،هل هذا أحد عيوب المبادرة؟ وما أبعادها على الواقع المستقبلي لليمن؟**

قلت بداية أن المبادرة شكّلت مخرجاً وفرصة لتجاوز الاحتقان الذي قد يؤدي إلى ما لا يُحمد عقباه، لكنها ليست معنية بتقديم مرئيات مستقبلية شاملة، وبالتالي فإن الحصانة خيار طالب به الرئيس علي عبدالله صالح وفريق عمله، واليوم يتراجع البعض عنها لاعتقادهم بأنها تنطوي ضمناً على إدانة له ومن معه، وبهذا المعنى قدّم بعض فرقاء الرُّشد السياسي في المعارضة رؤية مفادها الأخذ بفكرة المصالحة الوطنية التي تجُبُّ ما قبلها، وأعتقد أن هذه الفكرة أكثر منطقية وأقرب لروحية ومقاصد القوانين، وفكرة التغيير السلمي أيضاً، ومهما يكن من أمر فإن فكرة الحصانة واردة كبند في المبادرة، وقد تم التوقيع على المبادرة من قبل الطرفين المعنيين بتطبيقها كاملة وفق الجدول الزمني المحدد، ما يتعلق بضحايا العنف الذي ترافق مع ساحات التغيير والمظاهرات فإن الدولة كفيلة بإنصاف أهالي الضحايا، وتكريم الشهداء الأبرار الذين ينتظرون في علياء المثال مستقبلاً مزدهراً يعُم اليمن ويخرجه من شرنقة البؤس.

## الانتخابات

**- ٢١ فبراير موعد الانتخابات الرئاسية، هل تعتقدون أن اليمن بكل ما بها من أحداث مستعدة لهذا الحدث؟**

إذا سار فرقاء التوافق الوطني الحميد على ذات الدرب الماثل، وأمسكوا بجمرة الحقيقة المرة، وأحسنوا النية، وتخلوا عن ثقافة التنابذ والاحتكاكات الصغيرة، فإن الأمور ستجري على خير ما يُرام ، خاصة وأننا أدرنا الرؤوس لحكمتنا غير المسبوقة، فتغيّرت النظرة النمطية التي كانت سمة دائمة في رؤية المراقبين والمتابعين للشأن اليمني، كما أن اليمن اكتسبت تعاطفاً كبيراً من قبل الإقليم المجاور والعالم العربي والأسرة الدولية، بطريقة غير مألوفة، حتى أن الكثيرين التبسوا بالشأن اليمني التباس المصاب بضنى العشق ومتاعبه النفسية والفيزيائية. هذه الظاهرة تؤشر إلى مكانة اليمن الجيوسياسية من جهة، ومكانتها التاريخية التي تستحق منا الارتقاء إلى مصافها من جهة أخرى، من خلال السير قُدماً على درب التغيير السلمي مهما كانت التنازلات، أتصور أن الأمور ستجري على ما يرام، حتى وإن واجه المصلحون متاعب هنا وهناك.

## اقتصاد

**- الاقتصاد الوطني تضرر كثيراً جراء الأزمة، فكيف يتم تجاوز الأزمة اقتصاديا؟**

من المؤكد أن أحداث العام الماضي أثّرت سلباً على الاقتصاد الوطني الذي كان يعاني أصلاً من سوء الادارة والمفاسد والمركزية الشديدة، لكن هذه الأزمة مدعاة لإعادة النظر في كامل الآليات القائمة التي كالصخرة الناتئة تقف أمام أي مشروع للتطوير، على النخبة السياسية مباشرة إصلاحات اقتصادية تستمد قوة دفعها من عبقرية التسيير بالنظام اللامركزي، وتوسيع ملعب المشاركة، والليبرالية الاقتصادية الحقيقية، وتعظيم الأفضليات النوعية لمختلف أقاليم البلاد، واعتبار الذمة المالية والإدارية أصلاً أصيلاً في الوظيفة العامة، من القمة إلى القاعدة، والأهم من هذا وذاك لملمة المال المتوفر من خلال الاستحداث الفوري لنظام الخزينة العامة، والنظر لأمر التنمية خارج تقليد المساعدات واليد السفلى الممدودة التي ابتلينا بها دهراً دون سبب حقيقي، اليمن قادرة على تحويل هذه الأزمة إلى ازدهار عاجل ، وأنا أقول هذا الكلام من منطلق معرفي ابستمولوجي قائم على استقراء مفاهيمي وواقعي لمقدمات التنمية في الاقتصاد اليمني. اليمن ليست بحاجة الى مساعدات الغير، بل إلى استجلاء كوامن غناها المُسيّج بثقافة العمل، وأنساق الطبيعة، ومفردات البيئة الخصبة. لكن الوصول إلى تحقيق النماء السريع والدائم يتطلب فوراً وبدون تأخير تدوير آلية الحكم المحلي المقرون بنمط الدولة الاتحادية الفيدرالية المتصلة بثقافة المكان والزمان والخصوصيات، دونما تسويف أو تأجيل.

## فصائل

**- أنتج الواقع السياسي العديد من الاتجاهات في الساحة (حراك جنوبي، حوثيين، شباب الساحات وغيرهم)كيف يتم التعامل مع هذا الخليط المجتمعي الجديد؟**

مما لاجدال فيه أن الوضع الماثل يتناسب مع وجود سلطة ومعارضة مُشرْعنة، وأُخرى غير مشرعنة، لكن القاسم المشترك الأعلى مرصود في أساس وتضاعيف التحالفات القائمة التي أفرزت قدراً واضحاً من التوازن، وهنالك مكونات سياسية واجتماعية ترفد الشرعية القائمة بشقيها الدولتي والمعارض، والمطلوب فتح الطريق لمشاركة مختلف المكونات التي اكتسبت شرعيتها الواقعية من حضورها في المجتمع .. يستوي في الأمر شباب الساحات والحراك الجنوبي والحوثيين.أعتقد جازماً أن الدرب قد انفتح للمشاركة السياسة الفاعلة التي لا تلغي أحداً ولا تستبعده.

**- اليمن قادرة على تحويل الأزمة إلى ازدهار عاجل**

**- ساحات التغيير لعبت الدور المحرك والدافع لمعادلة التسوية التوافقية القائمة، والموصولة بالتغيير المؤكد والارتقاء من حال لحال**